المظهر العلمي للمجاز في الدرس البلاغي

أ. دحماني شيخ
جامعة سعيدة

مقدمة:

لقد حظي المجاز بعناية كثير من العلماء من شتى البيئات الثقافية، فاهتم به البلاغيون والمتكملون والأصوليون والأدباء... مما أضفى عليه عمقا فكريا تمثل في عديد من الآراء والأفكار التي اختلفت وتنوعت باختلاف ثقافات أصحابها، وتباين محصولهم اللغوي والفكري، بالإضافة إلى تعدد مشاربهم الفكرية والعقدية.

ومن أبرز أمثلة اختلاف العلماء حول الدرس المجازي، اختلافهم حول إقرار المجاز في القرآن الكريم، وهذا ما يجعل المجاز يظهر بوجهين أحدهما أدبي فني وهو ما نجده في كتب البلاغة وإعجاز القرآن من تركيز على إبراز الأساليب المجازية وما تتركه من آثار في نفس السامع، والوجه الآخر علمي يقوم على وضع الحدود والتعريفات والبحث في الآراء المختلفة حول المجاز وهل هو موجود في اللغة والقرآن الكريم وقد اعتنى بهذا الوجه علماء الأصول دون علماء البلاغة وهذا الأخير يمكننا تسميته بالمظهر العلمي في الدراسة المجازية لأن الإمعان الدقيق في الدراسة المجازية يكشف عن مظهرين كبيرين: مظهر علمي، ومظهر ادبي.[1] فالمظهر الأدبي هو بمثابة التطبيق للمظهر العلمي وقد خدم علماء

[1] مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، دار ابن كثير –بيروت- ط 1434/1-2013، ص 127.

البلاغة المظهر الأدبي وبحثوا عن الشواهد والأمثلة، وجعلوا المجاز قسمين: مجاز عقلي يفهم من سياق الجملة وتركيبها، ومجاز لغوي مفرد يفهم من الكلمة وتحت كل قسم من هذين القسمين درسوا الأمثلة المجازية وميزوا بين الأسلوب الحقيقي والأسلوب المجازي.[1]

وهذا المظهر لا نقصده في بحثنا هذا، ولكن غرضنا هو دراسة المظهر العلمي وما أفرزه من اتجاهات فكرية بلغت حد التصادم، وتميزت بالحسم والجد في مناقشة الحجج والآراء.

وقد أمعنت النظر في هذه الاتجاهات وما قدمته من حجج حول المجاز فتأكد لي بعد البحث والتأمل وجود النزعة العقدية وتوظيف الفكر الديني في إثبات أو رفض المجاز سواء في اللغة أو في القرآن الكريم، وهذا ما يؤكد الاتباط الوثيق بين الدرس المجازي والفكر الديني، وهذا الارتباط له ما يبرره لأن المجاز مرتبط بقضية الصدق والكذب في الكلام.

فقد أجمع المسلمون أن القرآن كلام الله تعالى وأن كلام الله حق وصدق، وقد جاءت ألفاظه تخبرنا عن حقائق واقعة أو ستقع، وأن ألفاظه مستعملة فيما وضعت له، ومعلوم عند العقلاء أن الصدق هو: موافقة اللغة المخبر بها للواقع، وأن الكذب هو الإخبار بعكس الواقع، وانطلاقا من هذه الجزئية نشأ الخلاف بين العلماء حول إثبات المجاز في القرآن

---

[1] ينظر: عبد القاهر جرجاني، أسرار البلاغة، شركة القدس للنشر والتوزيع –مصر- ط 1/ 1412-1991، ص 408 وما بعدها./

و ينظر أيضا: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط 1/ 1999، ص 243 وما بعدها.

الكريم، ذلك أن "الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له".[1] فالقرآن ألفاظه كلها حقائق مستعملة فيما وضعت له.

والمجاز هو: "اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ابتداء مع وجود قرينة مانعة من إيراد اللفظ الحقيقي".[2]

فالمجاز يعتمد النقل أي نقل الألفاظ من الاستعمال الحقيقي إلى الاستعمال المجازي، وقد اعتبر المجاز أخ الكذب، وأنه يجوز حذفه والاستغناء عنه في الكلام، وأن المتكلم به لا يلجأ إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة، وهذا كله على الله تعالى.[3]

وأمام هذا الأمر الصعب انقسم العلماء قسمين: مثبتون للمجاز، ومانعون للمجاز في اللغة والقرآن الكريم وجاء كل فريق بأدلته ومبرراته اللغوية والعلمية وهذا الجانب من دراسة المجاز يمثل المظهر العلمي للمجاز.

ورغبة منا في الكشف عن هذا المظهر والإجابة عن إشكالية كبيرة طرحت حول البحث ألا وهي: كيف تجلى هذا المظهر العلمي في الدرس البلاغي وما هي اتجاهاته ودوافع القبول به؟

ولتسهيل هذا الموضوع آثرنا أن يكون البحث في هذه القضية على الشكل الآتي:

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1/ 2000، ص 503.

[2] مصدر نفسه، ص 468.

و ينظر أيضا: الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص 72.

[3] ينظر: محمد إبراهيم حفناوي، دراسات أصولية في القرآن الكريم، مكتبة الإشعاع، 2002، ص 232 – 233 بتصرف.

1- اتجاه أنصار المجاز.
2- اتجاه أنصار الحقيقة.

ونرجو أن نوفق في عرض هذه الاتجاهات بغرض تجلية هذا المظهر العلمي للدرس المجازي وما تلخص عنه من آراء ومذاهب.

أ- اتجاه أنصار المجاز:

اثبت أصحاب هذا الاتجاه وقوع المجاز في القرآن الكريم ولغة العرب ودافعوا عنه ولكنهم لم يكونوا على درجة واحدة في الإثبات فقد انقسموا بدورهم إلى مذاهب بالنظر إلى توظيف المجاز في تأويل النصوص القرآنية، ويمكننا حصرهم في ثلاثة مذاهب:

1- مذهب يرى أن المجاز ثابت في اللغة، بل جملتها مجاز، وقد طردوا هذا المذهب حتى جعلوا المجاز في الأفعال، فجعلوا قولنا: "قام زيد"، مجاز وأن "قام زيد بمنزلة: خرجت فإذا الأسد، ومعنى قولهم: خرجت فإذا الأسد، تعريف الجنس، كقولك: الأسد أشد من الذئب، وأنت لا تريد أنك خرجت وجميع الأسد التي تناولها الوهم على الباب... وإنما أردت فإذا واحد من هذا الجنس بالباب، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد لما فيه من الاتساع، والتوكيد، والتشبيه".[1]

وإلى هذا الرأي ذهب كثير من المعتزلة فنجد ابن جني وهو معتزلي يقول: "أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، و انهزم الشتاء...".[2]

---

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج 2، ص 449.

[2] المصدر نفسه، ص 447.

وقد أشار الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى أنصار هذا المذهب وأنهم أهل الإفراط والغلو فقال: "فأما الإفراط، فما يتعاطاه قوم يحبون الإغراب في التأويل، ويحرصون على تكثير الوجوه، وينسون أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به عن الظاهر، فهم يستكرهون الألفاظ على ما لا يقله من المعاني، يدعون السليم من المعنى إلى التقسيم، ويرون الفائدة حاضرة قد أبدت صفحاتها وكشفت قناعها، فيعرضون عنها حبا للتشوق، أو قصدا إلى التمويه وذهابا في الضلالة".[1]

وقد كان لأنصار هذا المذهب ما يبرر هذا الإسراف في إثبات المجاز بل جعل كل اللغة مجاز وهو الدفاع عن الفكرة الإعتزالية القائلة بتنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات فكل آية وردت في القرآن الكريم تثبت الصفات لله تعالى حملت على المجاز يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي: "فإذا ثبت ما قدمنا لم يمكنهم الاختلاف والمناقضة فيه، لأن محكمه ومتشابهه سواء في أنهما لا يدلان... وإذا وجب ذلك فيهما حملنا ما يمكن إيفاء الحقيقة حقها على حقيقته، وما لا يمكن أن نوفيه حقه حملناه على بمجازه المعروف..."[2]

ومن هذا القول ندرك أن إثبات المجاز عند المعتزلة سخر للدفاع عن أصولهم الفكرية وهو ما يوضح العناية البالغة التي أولاها المعتزلة للدرس المجازي بل والدفاع غير المسبوق عنه بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الدرس يعتبر ركيزة أساسية في الفكر الاعتزالي.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص 393.

[2] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، تحقيق أمين الخولي، طبعة مصر 1962، ص 395.

2- مذهب يرى أصحابه أن المجاز واقع مطلقا في اللغة والقرآن الكريم والحديث النبوي وهذا هو مذهب جمهور العلماء من أهل اللغة والبلاغة والأصول، [1] فقال أنصاره أن المجاز واقع في اللغة والقرآن الكريم والحديث، وأن إنكاره مباهتة لا تستحق المجاوبة، فالكلام عندهم ينقسم غلى حقيقة ومجاز وقد حددوا عدة أشياء يعرف بها المجاز، ويتميز بها عن الحقيقة، ووضعوا الحدود الفاصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.[2]

وإلى هذا الاتجاه ذهب أغلب رجال البلاغة فهم يؤمنون بوقوع المجاز في القرآن الكريم واللغة، بل نجد الإمام عبد القاهر الجرجاني وهو من أنصار هذا الاتجاه يبعد النجعة فيرى أن الجهل بالمجاز يتربى عليه فساد الدين ويجعل للشيطان "مداخل خفية يأتيهم منها، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون ويلقيهم في الضلالة من حيث أنهم يهتدون".[3]

وحجة أنصار هذا الاتجاه أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب تنقسم ألفاظها إلى حقيقة ومجاز فالمجاز واقع فيه وأن القرآن الكريم "كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها، ولم يخرج الألفاظ عن دلالاتها. ..كذلك لم يقضي بتبديل عادات أهلها عن أساليبهم وطرقهم ولم يمنعهم مما يتعارفونه من التشبيه والتمثيل والحذف والاتساع".[4]

---

[1] الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أبي حفص سامي الأثري، دار الفضيلة- الرياض، ط 1/ 1421-2000، ج1، ص 140.

[2] محمود سعد، مباحث البيان عند الأصوليين والبلاغيين، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ص 64-79.

[3] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص 391..

[4] المصدر نفسه، ص 394.

وهذا ما قرره السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القران".[1]

فأصحاب هذا المذهب يقولون أن المجاز واقع مطلقا في القرآن الكريم والحديث واللغة، وهو كما أشرنا مذهب عليه جماهير العلماء قديما وحديثا.[2]

وقد وضع أصحاب هذا المذهب المجاز في مقابل الحقيقة، وقد حددوا عدة أمور يعرف بها المجاز، ويتميز بها عن الحقيقة منها:

- ألا يفهم المعنى المراد إلا بقرينة فإذا سبق المعنى إلى أفهام أهل اللغة عند سماع اللفظ بدون قرينة فهو حقيقة.
- أن المعنى المجازي يصح حذفه، أما المعنى أما المعنى الحقيقي فلا يصح حذفه.
- أن المعنى المجازي لا يطرد بعكس المعنى الحقيقي.
- أن المجاز يمتنع الإشتقاق منه، عكس الحقيقة.
- أن المجاز لا يستعمل إلا مقيدا بقرينة، ولا يستعمل للمعنى المطلق، نحو: نار الحرب، وجناح الذل.[3]

والألفاظ لا بد أن يتوفر فيها عدة شروط حتى تكون مجازية ولهذا فقد اشترط أصحاب هذا المذهب شرطين حتى يكون اللفظ مجازا:

الأولى: أن يكون اللفظ بإزائه أولا، وبهذا يتميز عن المشترك اللفظي.

---

[1] ينظر: السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، عالم الفكر –بيروت- ج 2، ص 173 وما بعدها.

[2] محمد كمال الخويسكي وآخرون، رؤى في البلاغة العربية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط 1، 2006، ص 72.

[3] لمعرفة هذه الحدود ينظر: محمود سعد، مباحث البيان عند الأصوليين والبلاغيين، مرجع سابق، ص 62 وما بعدها بتصرف.

والثاني: أن يكون ذلك النقل لمناسبة بينهما وعلاقة، ولأجل ذلك لا توصف الأعلام المنقولة بأنها مجازات، مثل: تسمية رجل بالحجر، فإنه ليس هذا النقل يتعلق بين حقيقة الحجر وبين ذلك الشخص.[1]

وقد دافع أصحاب هذا المذهب عن المجاز وحشدوا الأدلة للدفاع عنه وإثباته في اللغة والقرآن الكريم وفرقوا بينه وبين الكذب، فقد عقد الرازي فصلا كاملا لإثبات المجاز والرد على النافين في كتابه "المحصول في أصول الفقه".[2]

وألف الدكتور عبد العظيم المطعني كتابا كاملا لبحث قضية المجاز عند القدماء ودافع عنه بقوة وهذا الكتاب بعنوان "المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، فخصص قسما منه لمناقشة أدلة المثبتين للمجاز، والقسم الثاني خصصه للمانعين للمجاز.

3- مذهب يرى أصحابه أن المجاز واقع في اللغة دون القرآن الكريم ومن أنصار هذا القول: داود بن علي الظاهري، وأبو الحسن التميمي، وابن القاضي من الشافعية، وابن خويز منداد المالكي وغيرهم.

وحجتهم في ذلك "أن القرآن منزل للتعبد والإعجاز وأنه كله حقائق وليس فيه مجاز، وأن القول فيه بالمجاز ذريعة لنفي الكثير من صفات

---

[1] فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 78.

[2] فخر الدين الرازي، المحصول في أصول الفقه، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط 2، 1425-2004، ج1، ص 180 وما بعدها.

الكمال والجلال التي وصف الله تعالى بها نفسه في القرآن الكريم، وأن نفي ما ثبت في الكثاب أو السنة لا شك فيه أنه محال.[1]

فالحاذف يعلم أن القرآن كله حقائق، وكيف يمكن أن يكون شيء منه غير حقيقة، وكل كلمة منه بغاية الكمال جديرة الحقيقة، إنه لقول فصل وما هو بالهزل، أخباره كلها صدق، وأحكامه كلها عدل.[2]

وقد أنكر أصحاب هذا المذهب وأشهرهم داود الظاهري المجاز في القرآن الكريم لسببين هما:

- أن المجاز يخل بالفهم مع عدم القرينة، وأنه تطويل بلا فائدة مع القرينة.

- و أن القول بالمجاز يوجب إطلاق الوصف على الله تعالى بما لا يجوز وهذا ما وقع فيه المعتزلة وغيرهم من تأويل كل آية في القرآن الكريم تثبت له سبحانه الصفات وأولوها وحملوها على المجاز.[3]

ومن خلال عرضنا لآراء أنصار هذا الاتجاه تبين لنا أن إثبات المجاز والقول بوقوعه عند أنصار ليس على مرتبة واحدة فبينما توسع بعضهم في إثبات المجاز حتى جعل كل اللغة مجاز، نجد أن بعضهم الآخر يقول به ولكن بصورة معتدلة وبينما يثبته بعضهم في اللغة والقرآن الكريم معا، ينكر بعضهم وقوعه التباين إذا رجعنا إلى دوافع كل فريق وغرضه من

---

[1] محمد الأمين الشنقيطي، منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ص 3.

[2] نفس المصدر، ص 04.

[3] ينظر التفصيل: عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 3، 1435-2014، القسم الثاني، ص 442-443.

دراسة المجاز ونلمس وبشكل بارز حظور الفكر الديني في توجيه هذه الأقوال وذلك للعلاقة الوثيقة التي تربط المجاز بالقرآن الكريم.

ب- **اتجاه أنصار الحقيقة:**

لقد أنكر أنصار هذا الاتجاه وجود المجاز، وأغلقوا أمامه الأبواب والسبل وقد تميزوا بالظاهرية وبعدهمعن التأويل، فهم يؤكدون على ضرورة الإكتفاء بالتفسير الظاهري للنصوص اللغوية والقرآنية، وقد تميز أصحاب هذا الاتجاه بالتفوق وكثرة الاطلاع وأنهم من مذاهب مختلفة وأزمان متباعدة، والمتأمل في الحجج التي قدمها أنصار هذا الاتجاه يدرك وبما لا يدع مجالا للشك أن غرضهم من نفي المجاز -سواء في اللغة أو في اللغة والقرآن الكريم أو في القرآن الكريم وحده- هو العد عن التأويل المجازي للنصوص القرآنية التي تتعلق بصفات الله تعالى وأفعاله وذلك بغرض مخالفة المعتزلة الذين فتحوا باب التأويل المجازي على مصراعيه فأولوا كل آية وحديث لا يتفق مع أصولهم الخمسة التي وضعوها، وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أن الناس قد اقتسمهم البلاء في المجاز من "جانبي الإفراط والتفريط، فمن مغرور مغري بنفيه دفعة، والبراءة منه جملة، يشمئز من ذكره، وينبو عن إسمه، يرى أن لزوم الظواهر فرض لازم، وضرب الخيام حولها حتم واجب، وآخر يغلو فيه ويفرط، ويتجاوز حده ويخبط، فيعدل عن الظاهرة والمعنى عليه، ويسوم نفسه التعمق في التأويل ولا سبب يدعو إليه".[1]

وفي هذا القول من الجرجاني تأكيد لوجود الاختلاف وأن مرجعه إلى التأويل وأن المجاز "يتعاطاه قوم يحبون الإغراب في التأويل ويحرصون على تكثير الوجوه... يدعون السليم من المعنى إلى السقيم، ويرون الفائدة

[1] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص 391.

حاضرة قد بدأت صفحتها وكشفت قناعها، فيعرضون عنها حبا للتشوق، أو قصدا إلى التمويه وذهابا في الضلالة".[1]

فنجد أن أنصار هذا الاتجاه من أبعد الناس عن التأويل وأن هدفهم من نفي المجاز هو غلق باب التأويل والحد من استعماله.

وقد تباينت مواقف هؤلاء العلماء من المجاز وإن كانوا متفقين في إنكاره، ويمكننا أن نقسم أنصار هذا الاتجاه إلى ثلاثة مذاهب تتفق في النفي ولكنها تختلف في حدوده وهي:

1- مذهب ينكر وجود المجاز في اللغة بالكلية ولا يرى أن الألفاظ العربية تنقسم إلى حقيقة ومجاز، وينسب هذا الرأي إلى الفقيه الشافعي أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائيني*، وقد نقله عنه جمهور الأصوليين[2]، فقد ذكر أنه "لا مجاز في لغة العرب".[3] ولكن لا يوجد مؤلف مستقل نعرف من خلاله ما أورده من حجج في هذا الإنكار غير ما نقله عدد كبير من علماء الأصول عنه من أنه يقول بنفي المجاز، وهذا ما جعل آراء العلماء بعده تختلف في حقيقة إنكار أبي إسحاق الإسفرائيني للمجاز بين مؤيد ومعارض ومشكك فقد استبعد إمام الحرمين صدق هذه النسبة

---

[1] المصدر نفسه، ص 393.

* عالم بالفقه والأصول، وكان يلقب بركن الدين، توفي بنيسابور عام 418 هـ.

[2] ينظر: أبو المعاني الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط 1، 1399 هـ، ج 2، ص 181-182.

و أبو حامد الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو، ط 1، ص 75، /و أبو الحسن الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1985، ج 1، ص 40.

[3] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تحقيق: أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل، وعلي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط 4، ج 1، ص 364.

لأبي إسحاق ليتفق مع كلام الجمهور فذكر أن الأستاذ أبو إسحاق عنى بنفي المجاز "أن جميع الألفاظ حقائق، ويكتفي في كونها حقائق بالاستعمال في جميعها، وهذا مسلم، ويرجع البحث لفظيا، [1] فإنه حينئذ يطلق الحقيقة على المستعمل وإن لم يكن بأصل الوضع، ونحن لا نطلق ذلك لأن المجاز ثابت بثبوت الحقيقة، وهذا لا ينكره القاضي ولا نظن بالأستاذ إنكار الاستعارات مع كثرتها في النظم والنثر".[2]

وهذا التوجيه من أبي حامد أقرب من رأي الجويني الذي رفض القول برمته وشكك في نسبته لأبي إسحاق مع أنه ثابت عنه كما سنبينه.

وقد أكد الإمام الشوكاني نسبة هذا القول لبي إسحاق، ولكنه يرد عليه هذه المقالة، ويرى أنه خالف بها جمهور أهل العلم فيقول: "المجاز واقع في لغة العرب عند جمهور أهل العلم، وخالف في ذلك أبو إسحاق الإسفرائيني، وخلافه هذا يدل أبلغ دلالة على عدم إطلاعه على لغة العرب، وينادي بأعلى صوت بأن سبب خلافه هذا تفريطه في الإطلاع على ما ينبغي الإطلاع عليه في هذه اللغة الشريفة، وما اشتملت عليه من الحقائق والمجازات التي لا تخفى على من له أدنى معرفة بها".[3]

ونقل عنه هذا القول أيضا جلال الدين السيوطي "المزهر" وو نسبه إلى أبو إسحاق الإسفرائيني فقال: "و قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني لا مجاز في لغة العرب. .. وعقدة الأستاذ أن حد المجاز عند مثبتيه أنه كل تجوز به عن موضوعه الأصلي إلى غير موضوعه الأصلي لنوع

---

[1] فالغزالي يرى أن الخلاف مع أبي إسحاق لفظي فقط، وليس خلافا حقيقيا.

[2] أبو حامد الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، مصدر سابق، ص 175.

[3] الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، مصدر سابق، ج 1، ص 140.

مقارنة بينهما في الذات فكتسمية المطر سماء، وتسمية الفضلة غائطا وعذرة، والعذرة فناء الدار، والغائط: الموضع المطمئن من الأرض كانوا يرتادونه عند قضاء الحاجة فلما كثر نقل الاسم إلى الفضلة.

وهذا يستدعي منقولا عنه متقدما، ومنقولا إليه متأخرا، وليس في لغة العرب تقديم وتأخير، بل طل زمان قدر أن العرب قد نطقت فيه بالحقيقة، فقد نطقت فيه بالمجاز.[1]

وبعد أن نقل السيوطي تقرير الأستاذ بأن دلالة اللغة لا تكون بالعقل ذكر أن اللغة عند الأستاذ تدل بالوضع والاصطلاح وأن هذا لا يكون لأحد مهما استعت مداركه أن يجزم بأن العرب أرادت بهذا المعنى الحقيقة وبالآخر المجاز، فقال السيوطي نقلا عن ابي إسحاق الإسفرائيني: "و أما اللغة فإنها تدل بوضع واصطلاح، والعرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد، فجعل هذا حقيقة، وهذا مجاز ضرب من التحكم، فإن اسم التشبع وضع للأسد كما وضع للرجل الشجاع".[2]

ويمكننا أن نلخص اعتراضات الإسفرائيني التي أوردها ليثبت بها إنكار المجاز في ثلاثة نقاط:

- العرب لم ينقل عنهم أنهم وضعوا الحقائق أولا في معانيها ثم نقلوها إلى المعاني المجازية، لأن هذا الأمر مرتبط بتحديد الوضع الأول والثاني وهذا ممتنع بل مستحيل على الدارس للعربية تحديده.
- العلاقة التي تربط الاسم بالمسمى قائمة على الاتفاق ولا دخل للعقل بها، والعقل دلالاته مطردة وليس الاتفاقية كذلك.

---

[1] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مصدر سابق، ج 1، ص 364-365.

[2] المصدر نفسه، ج 1، ص 365.

- ما دام الوضع متحدا، فلا يصح إطلاق الحقيقة على بعضه، والمجاز على البعض الآخر.[1]

وممن أثبت نسبة هذا القول لأبي إسحاق الإسفرائيني الإمام ابن تيمية، [2] وتلميذه ابن قيم الجوزية الذي قال: "وقد أنكرت طائفة أن يكون في اللغة مجاز بالكلية كأبي إسحاق الإسفرائيني وغيره، وقوله له غور لم يفهمه كثير من المتأخرين وظنوا أن النزاع لفظي".[3]

وينسب هذا القول أيضا لأبي علي الفارسي فقد قال الشوكاني: "و قد قيل أن أبا علي الفارسي قائل بمثل هذه المقالة التي قالها الإسفرائيني".[4]

وعلى كل حال فإن المشهور عن العلماء أن العمدة في منع المجاز في اللغة بعامة يرجع أول ما يرجع إلى الإمام أبي إسحاق الإسفرائيني وإن نسب إلى غيره مع انتسابه إليه.

2- مذهب يرى اصحابه إنكار المجاز في القرآن الكريم ويثبتونه في اللغة وقد أشرنا إلى حجج هذا الفريق عند حديثنا عن اصحاب المذهب الثالث من انصار اتجاه المجاز.

وقريب من هذا المذهب نجد من ينكر المجاز في القرآن الكريم لكن فقط في ما يتعلق بالحكم الشرعي، فما فيه حكم شرعي لا مجاز فيه، وما

---

[1] عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم، مرجع سابق، القسم الثاني، ص 06 وما بعدها.

[2] ابن تيمية، كتاب الإيمان، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط 1، 1434-2013، ص 65.

[3] ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة –اختصره الموصلي- دار الفكر – بيروت، 1417-1997، ج 2، ص 383.

[4] الشوكاني، إرشاد الفحول، مصدر سابق، ج 1، ص 142.

لا حكم فيه فيقع فيه المجاز، وإلى هذا التفصيل ذهب ابن حزم الظاهري في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام".

3- مذهب يرى إنكار المجاز في اللغة والقرآن الكريم مطلقا ودون فصل بينهما، وممن ذهب إلى هذا القول واشتهر به وحتل لواء الدفاع عنه الإمام ابن تيمية ومن بعده تلميذه ابن القيم الجوزية.

يعتبر ابن تيمية أشهر من عرف عنه إنكار المجاز في اللغة والقرآن الكريم وهو أول من "ناقش الفكرة المجازية لذاتها مناقشة علمية تقوم على نقد المفاهيم المجازية".[1]

ويمكن للباحث في كلام ابن تيمية في إنكار المجاز أن يتدبره في أربعة ركائز بنى عليها فكرة نقص وهدم المجاز، وهي تمثل مركز اهتمامه وقطب الرحى الذي أدار من خلاله مسألة إنكار المجاز، ويمكننا أن نوجزها فيما يلي:

أولا: وقفته مع تاريخ نشأة مصطلح المجاز وأنه لم يظهر إلا في بداية القرن الثالث على يد المعتزلة، وأنه لم يكن معروفا عن السلف من علماء اللغة والأصول يقول ابن تيمية: "و بكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة والشافعي...".[2]

---

[1] مهدي صالح السامرائي، تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، دار عمار –عمان، ط 1، 1428-2008، ص 120.

[2] ابن تيمية، كتاب الإيمان، مصدر سابق، ص 64.

وقد رفض ابن تيمية المجاز لأنه مصطلح فاسد جاء من جهة المعتزلة بغرض نفي آيات الصفات الواردة في القرآن الكريم يقول ابن تيمية: "يعلم بالاضطرار عند العرب بأنها لم تتكلم باصطلاح النجاة، التي قسمت بعض الألفاظ: فاعلا، واللفظ الآخر مفعولا، ولفظا ثالثا مصدرا، وقسمت بعض الألفاظ معربا، وبعضها مبنيا، لكن يعلم أن هذا اصطلاح النجاة، لكنه اصطلاح مستقيم، المعنى، بخلاف من اصطلح على لفظ الحقيقة والمجاز، فإنه اصطلاح حادث وليس بمستقيم في المعنى".[1]

ولعل نظرة فاحصة في الأدلة التي ساقها ابن تيمية في إنكار المجاز يدرك أن وراء قوله غاية دينية منشودة، وهي طلب السلامة في باب الاعتقاد خاصة في مسألة صفات الله تعالى فهو يرفض أن تؤول أو تحمل على المجاز بل تحمل على الحقيقة ومن أجل ذلك نجده يشدد على نفي المجاز في القرآن الكريم ويبالغ في النفي.

ثانيا: المفاهيم المجازية العامة الوضع، الاستعمال، القرينة، فقد وقف ابن تيمية عند هذه المفاهيم وحرص على تفويضها وهدمها.

ثالثا الفروق بين الحقيقة والمجاز:

فقد حاول ابن تيمية أن يزيل أي فريق بين ما يسمى حقيقة، وما يسمى مجازا، ليستقيم له أن يقول: إن الفرق بين الحقيقة والمجاز لا وجود له إلا في ذهن المثبتين للمجاز، وأنه لا يصح أن يقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز.

[1] ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، المكتبة التوفيقية، ج 20، ص 257.

رابعا: الأمثلة المجازية.

فقد بين ابن تيمية أن ما يسميه المثبتون للمجاز مجازا هو في حقيقته أسلوب من أساليب العرب وتوسعها في الكلام.

وقد بينا في بحث مستقل هذه الحجج وفصلناها وبينا المرتكزات التي اعتمد عليها ابن تيمية في إنكاره للمجاز وبينا كذلك آراء تلميذه ابن قيم الجوزية.[1]

خاتمة:

يمكننا أن نستخلص من خلال هذا البحث النتائج التالية:

- أن للمجاز مظهران مظهر أدبي ومظهر علمي يهتم بالفكرة المجازية من زاوية علمية وفلسفية تجلت في مذاهب مختلفة حول وقوع المجاز في اللغة والقران الكريم.

- العلماء قديما وحديثا مختلفون حول الفكرة المجازية فبعضهم يثبتها في اللغة والقرآن الكريم وبعضهم ينفيها.

- أن الباعث على إثبات أو نفي الفكرة المجازية هو باعث ديني مرتبط بالمرجعيات الفكرية لأصحابه.

- علماء البلاغة يهتمون بالمظهر الأدبي، بينما علماء أصول الفقه هم الذين اهتموا بالمظهر العلمي للمجاز وأطالوا فيه الكلام.

- إنكار المجاز متعلق بقضية تأويل الآيات القرآنية المتعلقة بالصفات الإلهية.

---

[1] ينظر: دحماني شيخ، المجاز عند الإمام ابن تيمية الحدود والمرتكزات، مجلة الآداب واللغات، مطبعة سالم، الأغواط، العدد العاشر –أكتوبر 2012، ص 58 وما بعدها.